

## ثورة الفقهاء بالأندلس - الوقائع والدوافع

أ. لخضر بولطيف، جامعة المسيلة، الجزائر

### الملخص:

شهدت الأندلس في تاريخها المتقلب بين الاستقرار والاضطراب ثلاثة عصور طائفية، كانت علامة فارقة في مسارها السياسي والحضاري، بما كان لها من آثار وتداعيات على مستقبلها. وفي الفترة الانتقالية بين المرابطين والموحدين، أو ما قد يعبر عنه بالعصر الطائفي الأوسط، كان من أبرز خصائصه أن الزعماء الذين اضطلعوا بكمبر الثورة فيه قد كانوا من طائفتي الفقهاء والمتصوفة. ومع كثرة الدراسات المنجزة، فإنه يقع الاتفاق بين الباحثين في الأندلسيات، بشأن طبيعة ودوافع هذه الثورات -خاصة ثورة الفقهاء- التي صنعت الحدث السياسي ردحا من الزمن، ما يستدعي فتح هذا الملف، وبمحت حباياه ومبهماتة.

ظلت الأندلس جبهة متماسكة طوال عصر المرابطين، رغم بعض الهزات التي تعرّضت لها بين الحين والآخر على وقع تحرّشات الممالك النصرانية، أو حدوث بعض القلاقل الداخلية، لكنها لم تعد كذلك منذ استفحال أمر الموحّدين في المغرب، ومزاولة أكثر الجيوش المرابطية لها، بل "اختلّت أحوالها اختلالا مفرطا"<sup>(1)</sup>؛ كان من أجلّ مظاهره أن "كثرت التعدي في الطرقات، والدوابر في السبل، والفتك بالرفاق"<sup>(2)</sup>. وكل ذلك كان من تجليات فتنة قال عنها المؤرخون إنها "فتنة المريدين والفقهاء بالأندلس"<sup>(3)</sup>.

وحينما كانت أولى جيوش العبور الموحدية تنهياً لتنفيذ المهمة المنوطة بها على أرض الأندلس، بعد استكمال بسط نفوذها على المغرب، كانت الجزيرة تعيش -في الواقع- عصرا طائفيا

(1) عبد الواحد المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق: محمد زينهم عرب، القاهرة: دار الفرجاني، 1994، ص 177.

(2) ابن الخطيب: أعمال الأعلام؛ القسم الثاني منه، المنشور بعنوان: تاريخ إسبانيا الإسلامية، تحقيق: ليفي بروفنسال، ط 02، بيروت: دار المكشوف، 1956، ص 249.

(3) ابن الزبير: صلة الصلوة، تحقيق: ليفي بروفنسال، الرباط: المطبعة الاقتصادية، 1938، ص 38.

ثانيا، يُسهم في تشكيل خريطته السياسية؛ ثورة المردين في غربيتها بزعامة أبي القاسم بن قسي<sup>(4)</sup> (ت 546هـ/1151م)؛ وانتزاع الفقهاء في أغلب حواضر شرقها وجنوبها، ويدافع هؤلاء جميعا الأمير المرابطي يحيى بن غانية من بقي تحت يده من حاميات مرابطية محدودة.

ولا يسع الملاحظ سوى أن يسجل أن الأندلس الطائفية، على الرغم مما بات يتهددها من خطر الاحتياح من قبل أعدائها الشماليين؛ إذ لم يزل "العدو النصراني يلح بالضربات على جميع جهاتها"<sup>(5)</sup>، حتى تأتي له أن "يستولي في هذا الوقت [34-39/539-1144م] على كثير من البلاد والحصون"<sup>(6)</sup>، فإنما مع ذلك لم تتجه بأنظارها - كدأها من قبل - إلى الاستنحاد بالطرائق الجدد (الموحددين)، بل إنما دافعتهم كأعداء، كما انتفضت على أسلافهم (المرابطين).

فهل يعني ذلك أن الأندلس - في ظل القائمين بها من الفقهاء والقضاة - آثرت أن تتحمل مسؤولية الاضطلاع بشؤونها، وتستغني عن الجميع؟

الحقيقة، أن هذا الموضوع ظل مثار جدل كبير بين عدد من الباحثين؛ بين من يُراهن في تفسيره على "الفكرة القومية"<sup>(7)</sup>، أو "العصبية الأندلسية"<sup>(8)</sup>، التي كانت تُملي على الأندلسيين تطلعا مستمرا إلى التحرر من نير الطارئين على الجزيرة.

(4) هو أحمد بن الحسين، من أهل مدينة شلب. نشأ مشتغلا بالأعمال المحزنية، ثم تزقد ولقي أقطاب الصوفية بالأندلس، ثم راح يعمل على تأسيس نواة ثورية على غرار ابن تومرت، فادعى المهديوية، وتسمى بالإمام، وترغم ثورة مردي الغرب، فكان أول الثائرين بالأندلس عند اختلال دولة المرابطين. ترجم له واحتفظ بطائفة من أخباره: ابن الأبار في الحلة السراء، تحقيق: حسين مؤنس، القاهرة: الشركة العربية للطباعة والنشر، 1963، 202-197/2؛ وابن الخطيب في أعمال الأعلام، 248/2-252؛ وابن خلدون في كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، بيروت: دار الكتب العلمية، 1992، 276/6-278.

(5) ابن عذاري: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب (قسم الموحددين)، تحقيق: محمد إبراهيم الكتاني وآخرون، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1985، ص16.

(6) المصدر السابق، ص16.

(7) محمد عبد الله عنان في كتابه: عصر المرابطين والموحددين في المغرب والأندلس، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة

في حين يدعو البعض إلى مراجعة هذا التفسير وعدم استبعاد تفسير آخر، إذ "هناك ما يحمل على الاعتقاد بأن حركة الفقهاء هذه قد تكون تضمنت عند انطلاقتها -وقبل تطور الأحداث- عزمًا على مجابهة خطر بات يهدد التوجهات، التي مال إليها الفقهاء فكريا وسياسيا؛ وهو خطر حركة المريدين التصوفية"<sup>(9)</sup>.

وإذا كان التفسير الأول لا يُخفي زُوجًا تحت ذات الإشكالية، التي توّطر تصوّر أحد أبرز روافد المدرسة التاريخية الإسبانية الحديثة عن التاريخ الأندلسي، والذي يرى في هذا التاريخ جزءًا لا يتجزأ من تاريخه القومي خلال العصور الوسطى<sup>(10)</sup>؛ فإن التفسير الذي يليه -على أهميته أو بسببها- يستدعي بعض أناة في تقويمه، وذلك بالاحتكام إلى مجريات الأحداث.

## 1- وقائع الثورة:

انطلقت الشرارة الأولى لثورة الفقهاء -حسبما تكشف عنه المصادر، والتي تعتمد جُلها فيما يبدو على كتاب "تاريخ المريدين" لابن صاحب الصلاة<sup>(11)</sup>- في الخامس من شهر رمضان سنة 1145/539م، من مدينة قرطبة<sup>(12)</sup>. إذ ما كاد أميرها يحيى بن غانية يغادرها على

والنشر، 1964، 305/1.

(8) محمد أحمد أبو الفضل: دراسات في تاريخ وحضارة الأندلس، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996، ص153.

(9) ابن حمّادي في أطروحة: "الفقهاء في عصر المرابطين"، شهادة التعمق في البحث، جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1987، ص622. وقد خصّصت الباحثة عصمت دندش حركة المريدين بدراسة قيمة. راجع كتابها: الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحديين -عصر الطوائف الثاني-، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988، ص49-75.

(10) حول خلفيات هذا التصور، راجع: محمد بن عبّود: "تأملات في التصورات التاريخية للأندلس قديما وحديثا"، المجلة التاريخية المغربية، ع 29-30/1983، ص487، 494-498.

(11) والكتاب يُعد مفقودا. ويذكر ابن عبد الملك في الذيل والتكملة لكتابي الموصل والصلّة، السفر الأول، تحقيق: محمد بن شريف، بيروت: دار الثقافة، د.ت، ص177، أن الكاتب أبا المطرف بن عميرة (ت 658/1260م) قد أنجز مختصرا للكتاب، إلا أن هذا المختصر يُعدّ -أيضا- في حكم المفقود.

(12) ابن الأبار: الحلة السبراء، 218/2، وابن الخطيب: أعمال الأعلام، 253/2.

رأس قواته، ليعمل على وضع حد لاستشراء حركة المرينيين في غربي الأندلس<sup>(13)</sup>، حتى انتهز الفرصة قاضي المدينة أبو جعفر بن حمدين<sup>(14)</sup> (ت 1153/548م)، فأعلن ثورته على المرابطين، وسرعان ما بُوع في المسجد الجامع، وتسمى بأمر المسلمين، واختار من الألقاب السلطانية "المنصور بالله"<sup>(15)</sup>.

ثم ما لبث أن خاطب قضاة سائر الحواضر الأندلسية، "فاستقلوا ببلادهم، واعتزفوا ببيعتهم"<sup>(16)</sup>. ثم جرت بينه وبين ابن غانية منازلات، كانت الغلبة فيها للأمير المرابطي<sup>(17)</sup>. ويبدو أن موقف القاضي المتأثر قد ترحّج إلى حد نزوله عند نصيح أحد مقرّبيه له، بالاستنجاد بالموحّدين الذين بذلوا له وعودا مُغرية<sup>(18)</sup>.

إلا أن تأخر الدعم الموحّدي، فضلا عما استقر -من قديم- في تقاليد ملوك الطوائف بالأندلس، يكونان قد حملاه على التحالف مع النصارى ضداً على المرابطين، الذين كانوا قد افتكوا منه المدينة<sup>(19)</sup>. غير أن مساعيه لم تكفل سوى بالخيبة المريرة؛ إذ أثر النصارى تعضيد

(13) تمكن ابن قسي وأعدائه من الاستيلاء على عدد من قواعد وحصون غرب الأندلس، من بينها: ميرثلة، وبناورة، وشبّ، ووثلّة، وثبّلة. وأصبحت أنظارهم تتجه صوب إشبيلية. يراجع ابن الأبار: الحلة السوداء، 198/2، 199، 203، 204.

(14) هو حمدين بن محمد بن علي التغلبي، من أهل قرطبة؛ ينتمي إلى بيت علم ورياسة. تولى قضاء قرطبة سنة 529هـ/1135م، ثم صُرف بأبي القاسم بن رشد سنة 532هـ/1138م، وأعيد بعد استعفاء هذا الأخير سنة 536هـ/1142م، واستمر في منصبه إلى غاية إعلانه بالثورة. ترجم له: الضبي في بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تحقيق: روحية عبد الرحمن السويفي، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1997، ص 237؛ والتباهي في تاريخ قضاة الأندلس، نشرته: مريم قاسم طويل، بيروت: دار الكتب العلمية، 1995، ص 135.

(15) ابن الأبار: التكملة لكتاب الصلّة، تحقيق: عزّت العطار الحسيني، القاهرة: مكتبة الخانجي-بغداد: مكتبة المنى، 1956-55، 1/287.

(16) ابن الخطيب: أعمال الأعلام، 2/253.

(17) الذهبي: سير أعلام النبلاء، أشرف على تحقيقه: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985-81، 20/243.

(18) ابن الخطيب: أعمال الأعلام، 2/254.

(19) الذهبي: سير أعلام النبلاء، 20/243.

خصمه ابن غانية، لاعتقادهم أنه أصلح من يكون سداً بينهم وبين الموحدين، الذين تمركزوا غير بعيد في إشبيلية<sup>(20)</sup>. فلم يبق أمام كبير ثوار الأندلس عدا اللجوء إلى حليفه وصنيعته قاضي مالقة. ومن هناك ظل يروده الأمل في استعادة ملكه، إلى أن وافاه أجله في التاسع عشر من رجب سنة 548هـ/1153م<sup>(21)</sup>.

ثورة قرطبة كانت تعد الأهم من بين الثورات الأخرى الموازية، بالنظر إلى المكانة التي ظلت تحتلها قرطبة إلى ذلك الحين كعاصمة إدارية للأندلس، ولقد حظيت ثورة ابن حمدين عند انطلاقها بولاء جل القضاة المتأمرين، حتى ليُقَال إنه "دُعي له على أكثر منابر البلاد الأندلسية"<sup>(22)</sup>؛ فبالإضافة إلى قاضي مالقة، فقد أرسل قاضي مُرَبِيَّة إلى ابن حمدين "مشايحا له ومتابعا"<sup>(23)</sup>، وقد حذا حذوها قاضي غرناطة<sup>(24)</sup>. وإذا كان لا يُعرف فيما إذا كان قاضي جِيَّان وقاضي بُلَنْسِيَّة قد التحقا بالحرب القرطبي، إلا أن الأول منهما كان فيما يبدو متعاوناً مع أشباع ابن حمدين<sup>(25)</sup>.

لكن هذا الالتفاف حول ثورة قرطبة لم يستمر طويلاً؛ ففضلاً عن عجز ابن حمدين عن تركيز سلطته في منطقة نفوذه أمام خصمين عتيدين، هما: ابن غانية "عميد العصاة اللموتوية"<sup>(26)</sup>، وابن هود سليل ملوك النغر الأعلى<sup>(27)</sup>؛ فقد أُلجأ تداعي الأحداث كل واحد من القضاة المتأمرين إلى التصرف وفق ما تمليه عليه مصلحته الخاصة.

<sup>(20)</sup> المصدر السابق، 244/20.

<sup>(21)</sup> ابن الخطيب: أعمال الأعلام، 254/2.

<sup>(22)</sup> ابن الأبار: التكملة، 287/1.

<sup>(23)</sup> ابن الأبار: المعجم في أصحاب القاضي الصديقي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، القاهرة: دار الكتاب المصري-بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1989، ص 239.

<sup>(24)</sup> ابن الأبار: الحلة السراء، 212-211/2.

<sup>(25)</sup> المصدر السابق، 212/2، 214.

<sup>(26)</sup> ابن الخطيب: أعمال الأعلام، 254/2.

<sup>(27)</sup> تقع منطقة النغر الأعلى شمالي شرق الأندلس، ومن أهم أعمالها: سَرْقِسْطَة حاضرة النغر، ولارْدَة، ونُطْبِلَة، ووَشَقَة. كانت تحت حكم بني هود الجذاميين -من ملوك الطوائف- فأقرهم عليها المرابطون، ثم سبغوا إلى انفكاكها

فإن قاضي بلنسية أبا عبد الملك بن عبد العزيز<sup>(28)</sup> (ت 578هـ/1182م)، الذي كان قد استأثر بحكم المدينة، بعد أن أبعاد عنها واليها المرابطي عبد الله بن غانية - وهو ابن أخي يحيى بن غانية - ولاحقه إلى شاطبة فافتكها منه، قد انضافت إليه - أيضا - لُقنت<sup>(29)</sup> وما إليها "فضخمت جملته، واتسعت طاعته"<sup>(30)</sup>. إلا أن ذلك لم يكلفه سوى المزيد من تبعات الإنفاق. وحينما ضاقت الجباية عن الوفاء بمتطلبات الإمارة، ثار عليه الجند ففرّ من المدينة في تاريخ الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة 540هـ/1145م<sup>(31)</sup>، إلا أن سوء طالعاه أوقعه في يد محمد بن ميمون - قائد الأسطول المرابطي في الناحية الشرقية - فحمله إلى غريمه ابن غانية، وكان قد استقر في جزيرة مئوؤقة، فأودعه سجنها، أين قضى فيه ما لا يقل عن عشر سنين<sup>(32)</sup>.

أما قاضي ثاني أكبر حواضر شرق الأندلس - مرسية - أبو جعفر بن أبي جعفر<sup>(33)</sup> الذي بدأ مواليا لابن حمدين، فإنه عاد فخلع دعوته و"دعا لنفسه"<sup>(34)</sup>، ثم راح يتطلع إلى توسيع نفوذه،

منهم، فأضى النزاع بينهما إلى سقوطها بيد القشتاليين. أما ابن هود المذكور فهو أحمد ابن يوسف الملقب بسيف الدولة المستنصر بالله، المتوفى سنة 1145هـ/1145م، وهو آخر ملوك هذه الأسرة. راجع ابن الأبار: *الحلة السرياء*، 245/2-253؛ وابن سعيد: *وشي الطرس في حلى جزيرة الأندلس*، المنشور بعنوان: *المغرب في حلى المغرب*: تحقيق: شوقي ضيف، ط02، القاهرة: دار المعارف، 1964، 438-433/2.

<sup>(28)</sup> هو مروان بن عبد الله بن مروان التنجي، من أهل بلنسية، تقدمت لسلفه بما رياسة وتملك. ولي قضاء بلنسية سنة 1143هـ/538م في ظروف حرجية، فكان بينه وبين واليها منافسة ونفار، ما لبثا أن أفضيا إلى ثورته. ترجم له: ابن الأبار في *الحلة السرياء*، 218/2-226؛ وابن سعيد في *وشي الطرس*، 300/2-303.

<sup>(29)</sup> مدينة صغيرة من أعمال مرسية، شرقي الأندلس، لها قصبة منيعة وميناء نشط. راجع الإدريسي: *القارة الإفريقية وجزيرة الأندلس*؛ من كتابه: *زهة المشتاق في اختراق الآفاق*، تحقيق: إسماعيل العربي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص 283-284؛ والحيمري: *الروض المعطار في خبر الأقطار*، تحقيق: إحسان عباس، ط02، بيروت: مكتبة لبنان، 1984، ص 511.

<sup>(30)</sup> ابن الخطيب: *أعمال الأعلام*، 256/2.

<sup>(31)</sup> المصدر السابق، 256/2.

<sup>(32)</sup> ابن الأبار: *الحلة السرياء*، 221/2، 222، 225.

<sup>(33)</sup> هو محمد بن عبد الله بن محمد الحشني، من أهل مرسية؛ من وجهائها، وسليل إحدى كبريات بيوتاتها. كان فقيها حافظا، مستبحرا في علم الرأي، قالما على "للدونة". استقضى مرسية عند قيامها على المرابطين، ثم تأخر بها في أواخر

فاستطاع أن ينتزع أوربولة<sup>(35)</sup> من حاميتها المرابطية، ثم طمخ إلى ضم شاطبة، إلا أنها آلت إلى منافسه قاضي بلنسية<sup>(36)</sup>. ثم إذا به يتحوّل جنوباً على رأس قواته التي كانت تنيف عن ألفي فارس، "فيهم أعلام فقهاء الشرق وكثّاهم وشعرائهم"<sup>(37)</sup>، متجها صوب غرناطة، مليياً نداء قاضيها الذي أرسل يستنجد به ضد المرابطين، إلا أن هؤلاء تمكّنوا من دحر قواته وإردائه صريعاً خارج أسوار المدينة، في الثالث من ربيع الأول سنة 540هـ/1145م<sup>(38)</sup>.

وفي غرناطة لم يقو القاضي أبو الحسن بن أضخى<sup>(39)</sup> (ت 539هـ/1145م)، على مدافعة الحامية المرابطية المنتعنة بقصبة المدينة، فأرسل يستصرخ زملاءه قضاة قرطبة ومرسية وجيآن<sup>(40)</sup>. وفيما دفع قاضي مرسية حياته ثمن تلبية هذا النداء، فلم تجد وحدة قاضي قرطبة<sup>(41)</sup>، ولا مدد قاضي جيآن<sup>(42)</sup>، مما حمل أهل غرناطة على التفكير في "إسناد أمرهم إلى رئيس كبير يولّونه على أنفسهم"<sup>(43)</sup>، فوقع اختيارهم على ابن هود، فأرسلوا إليه يستدعونه.

سنة 539هـ/1145م. ترجم له: ابن الأبار في التكملة، 447/1؛ وابن عبد الملك في الذيل والتكملة، السفر السادس، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة، 1973، ص306-308.

(34) ابن الأبار: المعجم، ص239.

(35) مدينة قديمة، كانت قاعدة كورة تُدبّر قبل أن تخطط مدينة مرسية. لها قصبة منيعة، وبها رخاء شامل. يراجع الإدريسي: جزيرة الأندلس، ص283؛ والحميري: الروض المعطار، ص67.

(36) ابن الأبار: الحلة السرياء، 2/220.

(37) ابن الخطيب: أعمال الأعلام، 2/258.

(38) المصدر السابق، 2/258.

(39) هو علي بن عمر بن محمد الهمداني، من أهل غرناطة؛ من بيت عميق النسب، نبيه السلف. كان فقيهاً حافظاً، وأديباً شاعراً. صارت إليه رئاسة غرناطة وتدبير أمرها سنة 539هـ/1144م لما دال أمر المرابطين بها. ترجم له: ابن خاقان في قلائد العقيان ومحاسن الأعيان، القاهرة: مطبعة التقدم العلمية، 1902، ص225-229؛ وابن الخطيب في الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق: محمد عبد الله عنان، القاهرة: مكتبة الخانجي، 74-1978، 4/83-86.

(40) ابن الأبار: الحلة السرياء، 2/212؛ وابن الخطيب: أعمال الأعلام، 2/258.

(41) ابن الأبار: الحلة السرياء، 2/212.

(42) المصدر السابق، 2/214.

(43) ابن عبد الملك: الذيل والتكملة، السفر الخامس، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة، 1965، ص223.

إلا أن هذا الأخير المدعوم بأهالي المدينة، خسر أولى جولاته ضد الحامية المرابطية<sup>(44)</sup>، وقد حشدا من أنصاره الذين كان من بينهم عدد من الفقهاء<sup>(45)</sup>. أما ابن أضحى الذي اضطر أخيرا للتعاون مع ابن هود، فقد توفي في هذه الأثناء -وقبل مسموما- والحصار لا يزال قائما على قصبة المدينة<sup>(46)</sup>.

وغير بعيد عن غرناطة، كان قاضي مالقة أبو الحكم بن حشون<sup>(47)</sup> يواجه مصاعب جمّة في ضبط مدينته التي استقل بحكمها، وفي صد غارات المرابطين المتوالية عليها<sup>(48)</sup>، فلجأ -على غرار صديقه ابن حمدين- إلى استمداد النصارى، مقابل أموال بذلها لهم<sup>(49)</sup>. وقد أثار هذا المسلك منه حفيظة أهالي المدينة، فقاموا عليه وحاصروه في قصره، فلما أيس من النجاة أقدم على وضع حد لحياته<sup>(50)</sup>، في يوم الحادي عشر من ربيع الأول سنة 548هـ/1153م<sup>(51)</sup>.

في حين يبدو أن قاضي جيان أبا الحكم بن مجزّي<sup>(52)</sup> (حي سنة 540هـ/1145م)، كان قد أُنزعت منه مدينته -منذ وقت مبكر- على يد ابن هود<sup>(53)</sup>، قبل أن تؤول إلى حكم الموحدّين<sup>(54)</sup>.

(44) المصدر السابق، ص 223-224.

(45) قُتل في هذه الواقعة من فقهاء غرناطة: الفقيه أبو الحسن بن ثابت، والفقيه أبو جعفر بن عطية، والفقيه أبو جعفر بن عيسى. يراجع ابن عبد الملك: *الذيل والتكملة*؛ 1/132، 270، و5/223، 224.

(46) ابن الأبار: *الحلة السرياء*؛ 2/214، 215؛ وابن سعيد: *وشي الطرس*؛ 2/108.

(47) هو الحسين بن الحسين بن عبد الله الكلبي، من أهل مالقة؛ من مقدّمها وسراقها. كان فقيها مشاوّرا، وله رواية عن أبي علي الغشائي. ولي قضاء مالقة سنة 538هـ/1143م، ثم صارت إليه رئاستها. ترجم له ابن الأبار في *التكملة*؛ 1/276.

(48) ابن الخطيب: *أعمال الأعلام*؛ 2/255.

(49) المصدر السابق؛ 2/255.

(50) المصدر السابق؛ 2/255؛ والحميزي: *الروض المعطار*، ص 518.

(51) بخصوص سنة الوفاة يذكّر ابن الخطيب سنة 547هـ/1152م، والأرجح ما أثبتّه؛ إذ يتفق وتاريخ سقوط المدينة بيد الموحدّين. يراجع *أعمال الأعلام*؛ 2/255؛ ويقارن بابن عبد الملك: *الذيل والتكملة*؛ 6/238.

(52) يترجم ابن الخطيب لمن اسمه يوسف بن عبد الرحمن بن جزّي المتوفى سنة 589هـ/1193م، ويقول عنه: "رأس الفتنة بجيآن، وهو المدعو بالرياس أي الحكم"، إلا أنه يستدرك قائلا: "وعندي أن القاضي المتأثر بما غره". *أعمال*

وفي وسعنا -الآن- أن نتساءل عما إذا كان يسوغ أن يُؤخذ بالتفسير الذي لا يستبعد أن تكون ثورة الفقهاء-القضاة قد تضمنت عند انطلاقتها عزمًا على مجابهة خطر حركة المريرين التصوفية؟

والواقع، ليس فيما تُدلي به الأحداث ما يشجع على تبني مثل هذا التفسير، إذ لم تقم ثورة قرطبة -وهي أول ثورة من حيث التوقيت، وأهم ثورة من حيث الإجماع الذي حظيت به- إلا ضدًا على الأمير المرابطي الذي كان منشغلا بالتصدي لتقدم زعماء المريرين نحو إشبيلية. كما لم تُبد أيُّ من الثورات التي تزعمها قضاة سائر المدن الأخرى -والتي قامت بدورها على حكام مرابطين- أية نيّة في مواجهة حركة المريرين أو التحالف ضدها.

وهو ما يملئ علينا البحث عن دوافع أخرى لثورة الفقهاء غير تلك التي يقترحها التفسيران السابقان.

## 2- دوافع الثورة:

إن أول ما يلفت انتباه المتتبع لتراجم القائمين بهذه الثورة، هو اشتراك جُلهم في وصف الانتماء إلى "أهل البيوتات الكبيرة"؛ من "أولي السلف والنباهة"؛ و"أولي التملك والرياسة". وهو ما يعني أنهم لم يكونوا مجرد قضاة عاديين، بل كانوا -قبل كل وصف- من ذوي الزعامة والنفوذ، بحكم انحدارهم من أسر تملك الثروة، وتتداول السلطان. ولا ينبغي أن يُعتر بما تردد في تراجم بعضهم، من إقبالهم على حفظ "مسائل الفقه"، أو استبحارهم في "علم الرأي"، فليس "النبوغ الفقهي" من مؤهلات التغلب أو حوافزه، ولكن التغلب -فيما حققه ابن خلدون- "يكون غالبًا في أهل السُّرّوات والبيوتات المرشّحين للمشيخة والرياسة في المصر" (55).

الأعلام، 259/2.

(53) ابن الأبار: الحلة السرياء، 251/2.

(54) ابن عذاري: البيان (ق. الموحدين)، ص 41.

(55) المقدمة، تحقيق: درويش الجويدي، بيروت: المكتبة العصرية، 1995، ص 351.

ومهما أبداه بعض هؤلاء المتأثرين من "نفار وتوقف"<sup>(56)</sup> في قبول البيعة على أمصارهم، فإن ذلك لم يكن -في الواقع- سوى من قبيل المناورة السياسية البارة. فإن ابن عبد العزيز لما رغب إليه أهل بلنسية في القيام بالأمر أبي عليهم ذلك، ونصحهم أن "اختاروا من شيوخكم من تقدمونه"<sup>(57)</sup>، بينما كان لا يني -في السر- عن إضعاف مركز حاكم المدينة والتآمر عليه<sup>(58)</sup>.

وابن أبي جعفر المتأثر بمرسية، كان لا يكف عن القول إنه "تقلد [الإمارة] كارها"<sup>(59)</sup>، وإنما "ليست تصلح لي، ولست لها بأهل، ولكني أريد أن أمسك الناس بعضهم عن بعض حتى يجيء من يكون لها أهلاً"<sup>(60)</sup>. إلا أن تصريحاته ما كانت سوى لتتم عن مبلغ طموحه؛ فإنه مذ عيّن قاضياً "ظهر منه حب الرئاسة"<sup>(61)</sup>، ثم ما لبث أن حشد الناس لقتال المرابطين بأوريولة، و"غدرهم عند نزولهم على الأمان فقتلهم"<sup>(62)</sup>، ثم انتهز فرصة موالية، "فدخل أهل بلده في أن يؤمروه... فلم يخالفوه"<sup>(63)</sup>.

فإذا كان موقفا هذين القاضيين على هذا النحو من الوضوح في دوافعهما، واستحضرنا إلى جانبهما موقفي قاضي قرطبة ومالقة اللذين لم يجدا حرجا في التحالف مع النصارى ضد أبناء ملتهم؛ بدا جليا -حينئذ- ما يمكن أن يُراهن عليه في تفسير هذه الثورة من بواعت شخصية، يغذيها طموح سياسي، يستند أصحابه إلى دعم أسر مكينة، في ظل شبه غياب لسلطة سياسية متماسكة، تُحكم ضبط الأمور، وتتلافى ما وقع من خلل.

<sup>(56)</sup> ابن الخطيب: أعمال الأعلام، 256/2.

<sup>(57)</sup> ابن الأبار: الحلة السبواء، 219/2.

<sup>(58)</sup> المصدر السابق، 219/2.

<sup>(59)</sup> ابن عبد الملك: الذيل والتكملة، 307/6.

<sup>(60)</sup> ابن الأبار: التكملة، 447/1.

<sup>(61)</sup> ابن الأبار: الحلة السبواء، 229/2.

<sup>(62)</sup> المصدر السابق، 229/2.

<sup>(63)</sup> المصدر السابق، 229/2.

ومما يؤيد -أيضا- دعوى خضوع هذه الثورة لدوافع شخصية-ظرفية، وامتناع كونها تعبيرا عن قناعة مشتركة لفقهاء الأندلس، هو ما أبداه العديد من الفقهاء حيالها من تحمّلات وتحفظات، تراوحت بين التزام الحياد السليبي، وتوجيه النقد اللاذع لها.

فقد امتنع الفقيه أبو محمد بن عاشر اليناشطي الشاطبي<sup>(64)</sup> (ت 567هـ/1171م) عن الدخول في أمر القاضي المتأثر بمرسية لما ندبه إلى ذلك<sup>(65)</sup>، وآثر الاعتزال، إذ انصرف إلى مسقط رأسه -شاطبة-، فاعتكف على العلم "مفيدا ومستفيدا"<sup>(66)</sup>. كما أعلن الفقيه أبو بكر بن أبي البقاء الأموي الأندلي<sup>(67)</sup> (ت 540هـ/1145م) رفضه شهود بيعة المتأثر بيلنسية، وأبدى تمسكه ببيعة المرابطين<sup>(68)</sup>.

ولكن شكّل على بعض الفقهاء دخولهم في خدمة هؤلاء المتأثرين، فإن الأمر إن خلا من الاشتراك في الغرض<sup>(69)</sup>، لم يخرج عن الإلحاح والاضطرار. وهو ما يُفصح عنه ما كان يجيب به الفقيه أبو عبد الله بن غلام القُرس<sup>(70)</sup> (ت 547هـ/1152م)؛ إذا سئل عن حاله -وقد

<sup>(64)</sup> هو عاشر بن محمد الأنصاري، كان فقيها حافظا للمسائل، معنا بال رأي، بصيرا بالفتوى. وضع كتابا حافلا في شرح المدونة سماه: "الجامع البسيط وبغية الطالب النشيط" في نحو مائة جزء. ترجم له: ابن الأبار في المعجم، ص304-305؛ وابن الزبير في صلة الصلة، ص163-164.

<sup>(65)</sup> ابن عبد الملك: الذيل والتكملة، 101/5.

<sup>(66)</sup> المصدر السابق، 101/5.

<sup>(67)</sup> هو جعفر بن الحسين الأموي، من أهل أندلس؛ عمل بيلنسية. كان رجلا صالحا ورعا، أخذ يحظ من الفقه والحديث والقراءات. ولي الصلاة والخطبة ببلده، ثم استقضى به. ترجم له: ابن الأبار في التكملة؛ القسم المفقود من طبعة مدريد، تحقيق: ألفرد بل وابن أبي شنب، الجزائر: مطبعة فونتانة الشرقية، 1919، ص282-283.

<sup>(68)</sup> النباهي: قضاة الأندلس، ص33.

<sup>(69)</sup> ولي الفقيه أبو عبد الله بن عبد العزيز (ت 547هـ/1152م) فضاء بيلنسية، لابن عمه المتأثر بها. يراجع ابن عبد الملك: الذيل والتكملة، 66/6.

<sup>(70)</sup> هو محمد بن الحسن بن محمد بن سعيد الأموي ولاء، من أهل دانية. كان إماما فاضلا صاحب ضبط وإتقان، مشارك في علوم جمة، إلا أن الغالب عليه علم القراءات والأدب. ترجم له: ابن الأبار في التكملة (ط. القاهرة)، 475/2-477؛ والسلفي في أخبار وتراجم أندلسية؛ من كتابه معجم السُّفَر، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة، 1985، ص111-112.

أرغم على تقلد الخطابة بجامع ذاتية<sup>(71)</sup> للمتأمر ببلنسية- قائلا: "حال شيخ ابن سبعين سنة، يطلع على هذه الأعواد فيكذب"<sup>(72)</sup>.

إن ثورة الفقهاء بالأندلس في الفترة الانتقالية بين المرابطين والموحدين، قد تمثل لذوي النظرة العجلى إلى وقائعها، مؤشرا على حالة غير مسبوقة، من تسارع القائمين على شأن القضاء والفتوى إلى تستم ذرى السلطة السياسية، واقتسام ما يمكن أن تدره عليهم من منافع ومكاسب آتية، مما يبدو جافيا لرسالتهم المعهودة في المجتمع الإسلامي، لكن النظرة المتأنية في الملاحظات التي أحاطت بهذه الثورة، والدوافع التي حرّكت مختلف أقطابها، لا تترك مجالاً للارتياب أو الاستغراب بشأن مسلك الفقهاء، على اعتبار أن هؤلاء ما تداعوا إلى ثورتهم بوصفهم فقهاء قضاة يتقلدون وظائف مكيّنة في الدين، بقدر ما كانوا أعيانا نافذين، يمثلون بيوتات راسخة في الرئاسة.

(71) مدينة بشرق الأندلس، على ساحل البحر المتوسط، من عمل بلنسية، وإقليمها واسع ممتد، حتى لتكاد أن تكون معه عملا مستقلا. يراجع ابن غالب: فرحة الأنفس في أخبار الأندلس؛ قطعة منه، بتحقيق: لطفي عبد البديع، مجلة معهد المخطوطات العربية، مجلد 1، ج 2، نوفمبر 1955، ص 285؛ وابن سعيد: وشي الطرس، 400/2.

(72) ابن عبد الملك: الذليل والتكملة، 166/6.